



منتدى الشريعة "تعديلات القوانين  
الجنائية دواعيها وآثارها"

د. بشير عبد العالي شَمَام

Vertical line on the left side of the page.

**منتدى الشريعة**  
**تعديلات القوانين الجنائية**  
**دواعيها وآثارها\***

د. بشير عبد العالی شمام (\*)

انعقد بقاعة الشهيد حاج نور بمباني كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة إفريقيا العالمية يوم الأربعاء ١٧/٦/٢٠٠٩م، المنتدى الشهري لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية تحت عنوان: "تعديلات القوانين الجنائية-الدواعي والآثار-" قدم الورقة: أ. د محمد الفاتح إسماعيل، أستاذ القانون الجنائي، ورئيس قسم الشريعة والقانون بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة إفريقيا العالمية، وعقب عليها مولانا الدكتور/ عثمان بابكر محمد أحمد بادي، وكيل نيابة الخرطوم وسط، بوزارة العدل، وأستاذ القانون المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم.

\* عنوان منتدى شهر يونيو سنة ٢٠٠٩م الذي نظمته كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة إفريقيا العالمية- الخرطوم- السودان.  
 (\*) أستاذ الشريعة المشارك بقسم الشريعة والقانون، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان.

أولاً: محتوى ورقة الأستاذ الدكتور محمد الفاتح إسماعيل "تعديلات القوانين الجنائية- الدواعي والآثار".

تأتي هذه الورقة وفقاً للعنوان أعلاه بناءً على ما نعيشه اليوم من واقع تشريعي جديد تمثل في تعديلات تشريعية لقوانين جنائية مهمة هي قانوني الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١م تعديل لسنة ٢٠٠٢م. حيث تمت إجازة المرسوم المؤقت (قانون الإجراءات الجنائية) تعديل لسنة ٢٠٠٩م في ٢٠٠٩/٣/١٩م.

والقانون الجنائي لسنة ١٩٩١م حيث تمت إجازة مشروع القانون الجنائي (تعديل) ٢٠٠٨م في ٢٠٠٨/١١/٢٠م.

ويتمثل دور كلية الشريعة والدراسات والإسلامية-قسم القانون، الخادم للمجتمع في تسليط الضوء على مثل هذه التعديلات المهمة في القوانين بتناول دواعيها وآثارها، وتوجيه البحث العلمي في هذا الاتجاه، وصولاً إلى تحقيق غايات المشرع للوصول بواقع التشريع القانوني إلى أفاق رحبة تمكّن المسؤولين من بسط قيم العدل الجنائي في المجتمع. وإيماناً منا بهذا الدور فقد طرأت إلى ذهن فكرة إعداد هذه الورقة في هذا الخصوص لكي تُقدم للنقاش عبر منتدى الكلية لشهر يونيو ٢٠٠٩م، وقد رأينا ضرورة إعداد هذه الورقة رغم ضيق الوقت مع ضرورة الاستعانة بمعين من وزارة العدل. وقد وقع اختيارنا على الأخ د. عثمان محمد أحمد بادي رغم علمنا بكثرة مسؤولياته وضيق وقته وذلك لأنه أحد الطلاب النجباء الذين تخرجوا في هذه الكلية، وسار على درب العلم.

والمعرفة، وخدمة المجتمع، وكيلاً أولاً لنيابة جنابات الخرطوم وسط.  
ولما عهدناه عن أنه لا يضمن بوقته وإسهاماته في هذا الشأن، فله منا  
الشكر والتقدير.

سنتناول بالتعليق هذين التعديلين مراعين الاختصار ما أمكننا ذلك.  
فنقول إن قانون الإجراءات الجنائية الحالي لسنة ١٩٩١م قبل تعديله في  
عام ٢٠٠٢م صدر في (٢١٣) مادة فقط مما يعني أن المشرع شاء  
اختزاله من نحو (٣٠٨) مادة كانت تشكل القانون الملغى. ولهذا السبب  
جاءت فيه كثير من الأخطاء، كما شاب الغموض -لغياب العلة التشريعية  
- بعض نصوصه المستحدثة التي لم يكن منصوصاً عليها في القانون  
الملغى، ولنا أن نعطي أمثلة لما أشرنا إليه.

[١] تقليص الدور الرقابي للقاضي على أعمال التحري، حيث إن  
هذا الدور قد انحصر في سلطة تجديد الحبس لأكثر من ثلاثة أيام رهن  
التحري (المادة ٣/٧٩). وقد خلا هذا القانون تماماً عن ماهية التصرف  
الذي تقوم به وكالة النيابة المختصة بالتحري إذا رفض القاضي المختص  
بالتجديد، تجديد إبقاء المتهم بعد أن استنفذت النيابة صلاحيتها في الحبس  
لأغراض التحري.

كذلك مهمة تلقي الإقرارات والاعترافات القضائية أثناء التحري.  
(المادة ٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١م).

ومن الملاحظ أن النص قرر أن يوقع المقر على إقراره عقب تلاوته عليه، ولكن لم يبين القانون حجية الإقرار غير الموقع عليه إذا ما قدم لاحقاً أمام أية محكمة جنائية. ومما يصب في هذا المعين أيضاً أن نص المادة (٧٧) المتعلقة بالإفادة عن حالات القبض (أي: معلومية القبض الجديد) حيث لا تُفاد بها المحكمة وإنما تُفاد بها وكالة النيابة المختصة. حيث إن سلطة تفتيش الحراسات بموجب المادة (٨١) هي سلطة وكيل النيابة المعين.

[٢] منح سلطة الضبط القضائي للإداري الشعبي والذي وُضع على قدم المساواة مع رجل الضبط القضائي من الشرطة. والمعلوم أن الإداري الشعبي مسمى يشمل كثير من الوظائف الشعبية، والحال أن وظيفة الضبط القضائي وظيفية خطيرة لا يمارسها إلا من تلقى تأهيلاً مناسباً في كيفية التعامل مع الخارجين عن القانون، وإلا أُغتيلت الشرعية الإجرائية وتعرضت حريات المواطنين للخطر (المواد (٢/٦٨) (٥٢) (١/٧٠) من قانون الإجراءات الجنائية).

[٣] كذلك من الملاحظات على القانون إعطاؤه للجهات الإدارية (الوالي أو المحافظ) سلطات قضائية في إيقاع عقوبة (الإغلاق وإخلاء المخل) لأي منزل أو محل يُدار للتعامل في الخمر أو المخدرات أو المواد المؤثرة على القوى العقلية أو للعب الميسر أو الدعارة (أنظر المادة ١٢٩).

وحيث إن هذه العقوبة تختص المحاكم بتوقيعها وفقاً للقانون إذا توفرت موجباتها، فإن هناك عقوبات وضعها المشرع، منها عقوبة (إغلاق المحل). وبالتالي فإن وضع هذه السلطة في يد السلطة الإدارية يعدُّ أمراً فيه تجاوز لحدود الاختصاص ويغثال الشرعية الإجرائية. وذلك لصدور العقوبة من غير جهة اختصاص.

[٤] وهناك ملاحظات أخرى أثرت حول القانون في موضوعات الضمانة الإيداعية المادة (١٠٧) إجراءات جنائية لأن تطبيق النص أدى لامتلاء الحراسات بالمتهمين الذين يعجزون عن سداد الكفالة الإيداعية للإفراج عنهم في إجراءات جنائية الصك المرتد. وكذلك موضوع التقادم المسقط للدعوى الجنائية (المادة ٣٨) من ناحية كيفية احتساب مدة التقادم المسقط. للحق في رفع الدعوى الجنائية، من تاريخ وقوع الجريمة أم من تاريخ اكتشافها؟

ولعل المعمول به هو احتساب مدة التقادم من تاريخ الحصول الكلي للواقعة المكونة للجريمة ورأى الواقع القانوني أنه من الأعدل أن يتم حساب مدة التقادم بدءاً من تاريخ الاكتشاف الفعلي للواقعة المكونة للجريمة لا من تاريخ حدوث الواقعة المكونة للجريمة.

وقد أدى الجدل الكثير الذي أثير حول هذا القانون إلى إعلان تعديلات قانون الإجراءات لسنة ١٩٩١م في سنة ٢٠٠٢م والتي شملت (أربعة عشر نصاً) أثارت جدلاً مستفيضاً؛ بخاصة المادة ٢٦ بعنوان (سلطات الضابط الأعلى والضابط المسنول):

حيث أضيف بنداً جديداً يقرأ كما يلي: (يباشر الضابط المسنول سلطات الإشراف على التحري طبقاً لأحكام المادة (١٩) إجراءات في حالة غياب وكيل النيابة والقاضي، وله في ذلك مباشرة سلطاته المتعلقة بفتح الدعوى الجنائية وتوجيه التهمة وسلطات الضبط).

وكذلك المادة ١٠٨ المتعلقة (بالإفراج في الجرائم الأخرى):  
كنص مستحدث أي أجازت الفقرة (٢) من النص: أنه يجوز لرئيس الشرطة الإفراج عن المتهم في الجرائم المدرجة بالجدول الثالث الملحق بهذا القانون في حالة غياب وكيل النيابة والقاضي وعند الأربع وعشرين ساعة التالية للقبض على أن يُعرض المحضر على وكيل النيابة أو القاضي بحسب الحال، ويجوز لوكيل النيابة أو القاضي الأمر بإعادة القبض على المتهم إذا رأى مقتضى لذلك).

أدت هذه التعديلات إلى شيوع التنازع بين رجلي الضبط القضائي: أعني الشرطي ووكيل النيابة مما استدعى إعادة النظر في هذه التعديلات والتي تم تعديلها لتصير (تعديلات معدلة)، وبين أيدينا الآن مشروع قانون الإجراءات الجنائية (تعديل) ٢٠٠٩م حيث طال التعديل للمادة (٤) بعنوان (مبادئ نزاعي): حيث عدلت الفقرة (ط) المتعلقة بجواز الصلح أو العفو في كل جريمة تتضمن حقاً خاصاً بمقدار ذلك الحق) بحذف كلمة (مع مراعاة أحكام جرائم الحدود) وحقيقة فإن هذا التعديل بحذف عجز النص فيه إشارة إلى أنه ربما كان هذا توطئة لإجازة التدخل في جرائم الحدود والتي لا يجوز بحسب الأصل العفو عنها أو التصالح فيها



بوصفها حقاً عاماً خالصاً لله تعالى، وأن إيراد عجز النص قد اقتضته ضرورة إعلان أن الصلح والعفو جائزان في كل دعوى تتضمن حقاً خالصاً عدا جرائم الحدود مع ملاحظة أن المشرع يجيز الصلح العفوي في جريمة القذف (انظر المادة ١٥٨/ب من القانون الجنائي) لسنة ١٩٩١م.

كذلك، ألغيت الفقرة (ي) المتعلقة باستخدام اللغة العربية أو الإنجليزية في جميع الإجراءات الجنائية، ويجوز عند الضرورة استخدام لغة أخرى، حيث أضيف إلى النص (ويجوز استخدام اللغات القومية الأخرى) ولعل المطلع على واقع السودان يعرف أن السودان تسوده لهجات كثيرة وليست هناك لغات قومية غير اللغتين العربية والإنجليزية.

**[٥] كذلك فقد عدلت المادة (٥) بعنوان (تفسير):** حيث ألغيت عبارة (الإداري الشعبي) واستعوض عنها بعبارة (الإداري) وعدل التفسير إلى: (يقصد به الشخص الذي يتولى أي إدارة أهلية أو محلية أو شعبية مختصة حسب ما يكون الحال).

وكان النص القديم يقرأ (مختصة بحفظ الأمن والنظام) ولعل هذا التعديل قد وسع من نطاق مصطلح (الإداري الشعبي) بحذف (مختصة بحفظ الأمن والنظام) وبالتالي أصبح المصطلح على ضوء التعديل الجديد يشمل الإداريين في الإدارات الأهلية والشعبية والمحلية دون تخصيص.

[٦] تعديل المادة ٧٦ بعنوان (تنفيذ القبض خارج دائرة الاختصاص): حيث تمت إضافة إلى صدر المادة (دون المساس بالسلطات الحصرية لحكومة جنوب السودان) (ينفذ أمر القبض في أي مكان داخل السودان).

ولعل الإضافة التي تمت في صدر المادة تجعل من غير الممكن تنفيذ أوامر القبض الصادرة في شمال السودان ضد متهمين يفرون إلى جنوب السودان، حيث إن أمر القبض لا يجوز تنفيذه في جنوب السودان إذا كان ماساً بالسلطات الحصرية لحكومة جنوب السودان. وبالتالي فإن هذا التعديل ربما كان توطئة لتعديل أكثر عمقا. لأن من مفاد هذا التعديل أن القانون يُطبق بمعايير مختلفة في إقليمي البلاد شماله وجنوبه، مما يؤدي إلى خدش قاعدتي (عمومية النص) (وإقليمية القانون).

[٧] تعديل المادة (١٠٣) بعنوان (الأمر بإبادة المعروضات والمواد الضارة): حيث أضيفت كلمة (الخطرة) في نهاية العنوان وفي نهاية البند (١) من المادة والتي تقرأ (يجوز للمحكمة عند انتهاء المحاكمة أن تأمر بإبادة أي معروض أو مادة أو سلعة خطيرة إذا كان بقاؤها يسبب ضرراً)، ولعل هذا التعديل من التعديلات الموجبة إذ أنه حمل تفسيراً أعمق بإضافة لفظ (خطرة).

[٨] تعديل المادة ١٢٤ بعنوان (سلطة الأمر بتفريق التجمهر): حيث حُذفت عبارة (السلام العام) الواردة بعد عبارة (جريمة الإخلال)

واستعويض عنها بعبارة (السلام والطمأنينة العامة) ولعل هذا التعديل يعد أيضاً من التعديلات الموجبة.

[٩] تعديل المادة (١٢٧) حيث ألغيت هذه المادة واستعويض عنها بالمادة الجديدة الآتية: (يجوز لأي وال/حاكم/معتمد/ أو محافظ في حدود دائرة اختصاصه وبالتنسيق مع وكيل النيابة أو القاضي المختص أن يصدر أمراً بحظر أو تقييد أو تنظيم يتم بموجبه أي اجتماع أو تجمع أو موكب في الطرق أو الأماكن العامة مما يحتمل أن يؤدي إلى الإخلال بالسلام والطمأنينة العامة). يلاحظ أولاً: أن هذا التعديل قد جاء موجباً باعتباره قد اتسع نطاقه وأعطيت السلطة للحاكم والمحافظ بعد أن كانت حكراً على الوالي والمعتمد، ويلاحظ ثانياً: أن مصطلح (حاكم) لا وجود له في التنظيم الإداري لحكومات الولايات.

[١٠] تعديل المادة (١٣٥) بعنوان حق المتهم في أن يدافع عنه محام أو مترافع حيث تم إلغاء البند (٣) واستعويض عنه بالبند الجديد الآتي: (إذا كان المتهم بالجريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة سبع سنوات أو أكثر أو بالقطع أو بالإعدام وكان معسراً فعلى وزير العدل بناء على طلب المتهم أن يعفى من الدفع وتتحمل (الدولة كل النفقات).

وكان النص الملغى ينص على (أنه إذا كان المتهم بجريمة يعاقب عليها بالسجن مدة عشر سنوات أو أكثر أو بالقطع أو بالإعدام معسراً،

فعلى وزير العدل بناء على طلب المتهم أن يعين من يدافع عنه وتحمل الدولة كل النفقات أو بعضها).

والملاحظ أنه تم توسيع نطاق جواز الاستعانة بالمعونة القضائية حيث يجوز للمتهم متى واجه اتهاماً في جريمة يعاقب عليها بالسجن سبع سنوات أو أكثر أن يطلب المعونة القضائية مجاناً، وأن تتحمل الدولة - في شخص وزارة العدل - نفقات الترافع والدفاع عن ذلك المتهم.

وهذه تعد إضافة موجبة للقانون ويتعين على القائمين بأمر إدارة المعونة القضائية التصدي باقتدار لهذا الدور الجديد الذي ألقى عليهم عبئاً إضافياً، فلا بد من توسيع ماعون التعاون مع لجنة قبول المحامين والنقابة حتى يتمكن الجميع من القيام بهذا الواجب.

وقد أظهرت المذكرة التفسيرية لهذا التعديل أن هذا التعديل يجرى مستجيباً للتطلعات والأمال التي تتطلبها السياسة الجنائية للبلاد وأجهزة العدالة الجنائية لتنماشى مع ما جاء بدستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م واتفاقية السلام، وقد راعى المشرع الاستجابة للمقترحات والملاحظات التي أبداهها المشتغلون بالقانون في المؤتمر الوطني والحركة الشعبية.

وقد كنت أتوق إلى أن تطال هذه التعديلات مواد مهمة أو أكثر أهمية مثل:

{أ} المادة ١٠٨ (بعنوان الإفراج في الجرائم الأخرى): حيث أن هذا النص يشتمل على سلطة جوازية للقاضي أو كيل النيابة بالامتناع عن الإفراج عن المتهم في الجرائم التي يجوز فيها الإفراج وإذا كان الإفراج عن المقبوض عليه قد يؤدي إلى هربه أو يضر بالتحري (ولعل التحفظ على ما جاء في النص لا يخفي على عين، وكذلك كنت أتوقع أن تطال.

{ب} تعديلات المواد (١٠٧)/(٣٨) المتعلقة بالإفراج بالإيداع في جرائم الصك المرذود وجرائم المال العام، والتقدم المسقط للحق في رفع الدعوى الجنائية: أن توسع دائرة تعديل الإفراج لتشمل الحجز والرهن العقاري لكي يتم التخفيف من غلواء استمرار الحبس في تلك الجرائم لعدم القدرة على تدبير مبلغ الإيداع.

{ج} وكذلك النص المتعلق بالتقدم (م ٣٨) حيث كنا نتوقع أن يشمل التعديل احتساب مدة التقدم المسقط للحق في رفع الدعوى الجنائية ليكون بدءاً من تاريخ اكتشاف الواقعة المكونة للجريمة لا بدءاً من تاريخ حدوثها، حيث أن الشارع يعتبر أن كثيراً من الجرائم اكتشفت بعد وقت من وقوعها مما يجعلها داخلة في التقدم المسقط والذي يؤدي إلى ضياع كثير من الحقوق.

تعديل القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م:

تمت إجازة تعديلات القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م بموجب القرار رقم (٣٧٦) في جلسة المجلس الوطني رقم (٣٧) بتاريخ

٢٠/١١/٢٠٠٨م، وقد بينت مذكرة الإرفاق الخاصة بتفسير التعديلات، وقد خلت نصوص مواده من النص على جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وهي الجرائم التي قرر وزراء العدل العرب أن تضمن في القوانين الجنائية لتغطي مستقبلاً أي فعل من هذه الجرائم. فضلاً عن أن جرائم الحرب قد تضمنها قانون قوات الشعب المسلحة لسنة ٢٠٠٧م. فكان لا بد من تلافي القصور في القانون الجنائي وتمثلت سمات مشروع التعديل في الآتي:

[١] في المادة (٣) أضيفت عبارة (الأشخاص المشمولين بالحماية).

[٢] أضيف الباب الثامن عشر ليشمل الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم الخاصة بالحرب.

[٣] تعديل المادة (٣) وهي بعنوان (تفسير وإيضاحات): فقد أضيفت العبارة الجديدة الآتية والتفسير المقابل لها: (الأشخاص المشمولين بالحماية) ويقصد بهم:

(أولاً): في النزاعات المسلحة الدولية: الأشخاص المشمولين بحماية اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧م وهم الجرحى والمرضى والغرقى من أي قوات مسلحة، وأسرى الحرب والمدنيون وأفراد أي قوات مسلحة ألقوا أسلحتهم، أو أصبحوا غير قادرين على القتال لأي سبب.

(ثانياً): في النزاعات المسلحة غير الدولية: الأشخاص المشمولين بحماية المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف ... لعام ١٩٤٩م والبروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧م وهم: الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد أي قوات مسلحة ألقوا أسلحتهم والأشخاص العاجزين عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر وكذلك المسعفين ورجال الدين.

[٤] الباب الثامن عشر (الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم الخاصة بالحرب:

اشتمل هذا الباب على بعض المواد الجديدة، كالمادة (١٨٦): (بعنوان الجرائم ضد الإنسانية). وجاءت هذه المادة مقتبسة من المادة (٧) بعنوان الجرائم ضد الإنسانية من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حيث اشتمل نص المادة (١٨٦) على مجموعة أفعال سُميت بالجرائم ضد الإنسانية ومن الملاحظ أن الأفعال التي تشكل تلك الجرائم تعدّ جنائية بحتة، على أنها وبحسبانها من الجرائم الإنسانية يشترط أن ترتكب في سياق هجوم واسع أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وترتكب في ذات السياق الأفعال التي شملها النص من (أ) إلى (ع) والملاحظ أن المشرع كما قدمنا قام باقتباس النص من مشتملات المادة (٧) من نظام روما الأساسي بعد أن تصرف في العبارات.

[٥] وجاءت المادة ١٨٧ بعنوان (الإبادة الجماعية) وتم اقتباسها من المادة (٦) من نظام روما الأساسي بعنوان (الإبادة الجماعية). وقد تطابق نص المشرع مع النص المقتبس بقليل من التصرف، حيث عاقب المشرع بالإعدام أو السجن المؤبد أو بأي عقوبة أقل كل من يرتكب أو يشرع أو يحرض على ارتكاب جريمة أو جرائم قتل لأفراد جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفاتها تلك بقصد إبادتها أو إهلاكها جزئياً أو كلياً. وذلك في سياق هجوم منهجي واسع موجه ضد تلك الجماعة ويقوم في ذات السياق بالأفعال التي تترواح بين القتل والتعذيب والإخضاع لأحوال معيشية سيئة بقصد إهلاك الجماعة والمنع من الإنجاب ونقل الأطفال عنوة.

[٦] وجاءت المادة (١٨٨) بعنوان جرائم الحرب ضد الأشخاص: المقتبسة من المادة (٨) من نظام روما ويتشكل الوصف الجنائي للجريمة من مجموعة أفعال تشكل انتهاكات على الأشخاص المشمولين بالحماية بموجب اتفاقيات جنيف .... ١٩٤٩م والاتفاقيات ذات الصلة.

وقد تدخل المشرع في النص حيث خصص الفقرة الثانية من النص للاعتداءات التي قد تقع على أسرى الحرب.



### والملاحظ أن الأوصاف الواردة في المواد:

\* المادة (١٨٩) وهي بعنوان (جرائم الحرب ضد الممتلكات والحقوق الأخرى).

\* والمادة (١٩٠) وهي بعنوان (جرائم الحرب ضد العمليات الإنسانية).

\* والمادة (١٩١) وهي بعنوان (جرائم الحرب الخاصة بأساليب القتال المحظورة).

\* والمادة (١٩٢) وهي بعنوان (جرائم الحرب الخاصة باستخدام وسائل وأسلحة محظورة).

ويلاحظ أنها مستمدة من المادة (٨) من ذات النظام. والملاحظ أن هذه الجرائم التي تضمنها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في ١٧/٧/١٩٩٨م داخله في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة (٥) وهي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان.

## ثانياً: التعقيب على ورقة تعديلات القوانين الجنائية الدواعي والآثار:

هذا التعقيب والتعليق قدمناه حول الورقة المذكورة أعلاه في منتدى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

لعل المُطّلع والمتتبع للقوانين والتشريعات في السودان يجد أن هناك نشاطاً ومتابعة لمعظم القوانين في السودان ومراجعة لها وتعديلاً لبعض نصوصها أو إضافة جديدة تطالها، فهذا هو قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ٢٠٠٩م، وقد تمت إجازته من قبل السلطة التشريعية قبل أيام، وفي الانتظار مشروع قانون الطفل لعام ٢٠٠٩م الذي تمت إجازته من مجلس الوزراء وأقيمت حوله ورش لمناقشته، كانت آخرها الورشة التي أقيمت في دار الشرطة ببيري في شهر مايو ٢٠٠٩م والتي أقامتها شعبة المرأة والطفل بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالتعاون مع إدارة حقوق الإنسان في كل من وزارة العدل السودانية ومنظمة الأمم المتحدة. وبعد نقاش مستفيض على مشروع القانون وقانون الطفل لسنة ٢٠٠٤م الحالي، رفعت الورشة توصياتها ونتاجها وقد شارك فيها بعض رجال القانون والقضاء والنيابة وأساتذة كليات القانون بالجامعات السودانية ومنظمات المجتمع المدني، وهو الآن مودع بالمجلس الوطني لمناقشته. وكذلك فقد تجاوز شريكا نيفاشا خلافتهما حول مشروع قانون الأمن الوطني لسنة ٢٠٠٩م السوداني وتم الدفع به إلى المجلس الوطني لمناقشته، كذلك مشروعاً قانون المرور القومي لسنة ٢٠٠٩م، وقانون السجون لسنة

٢٠٠٩م إذا هناك حالة من عدم استقرار القوانين والتشريعات في السودان. ولعل مرد ذلك إلى العجلة التي تصاحب إعداد مشروعات القوانين. وقد يكون ذلك بواسطة جهات ليست مختصة أو ليس لها ما يكفي من الخبرة والدراية، فتقدم مشروعات القوانين بمعزل عن المشتغلين بمهنة القانون والممارسين لها والذين حتماً وضعوا أيديهم على أماكن الخلل والثغرات التي تحتاج إلى مراجعة المشرع حتى يُضمن استقرار القوانين وثباتها لسنوات، ولأغراض ذلك نرى أنه من المهم والضروري أن تُعقد الورش والمنتديات ويتداعى لها أهل الاختصاص والمعرفة لمناقشة أية تعديلات أو مشروعات قوانين قد تطرأ؛ لأن ملاحظاتهم وآراءهم لها وزنها واعتبارها لتجويد الأداء في أي مشروع قانون أو تعديل أو إضافة.

الورقة التي قدمها الأستاذ الدكتور محمد الفاتح إسماعيل جيدة ومُعَدّها صاحب اختصاص وخبرة ودرجة علمية رفيعة، وهو من المشتغلين بمهنة القانون والممارسين لها. وقد ساعد هذا في أن تأتي الورقة شاملة لكل التعديلات التي طرأت على قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١م تعديل ٢٠٠٢م، الذي تمت إجازته في ١٩/٣/٢٠٠٩م والقانون الجنائي لسنة ١٩٩١م في ٢٠/١١/٢٠٠٨م.

وأكثر ما استوقفني في الورقة المواد التي أشار معد الورقة إلى ضرورة تعديلها ومن ذلك: المادة (٣٨) من قانون الإجراءات الجنائية وموضوعها (التقادم المسقط للدعوى)، الأفضل لو تم احتساب مدة التقادم

من تاريخ اكتشاف الجريمة لا من وقوعها، على أن تقدم بينة أمام النيابة حول تاريخ اكتشاف الجريمة؛ ذلك أن هناك بعض الجرائم تكون آثارها ممتدة لسنوات مثل الذي يعرف (بالجرائم المستمرة) ومن ذلك جرائم التزوير في المستندات الرسمية والتلاعب في الأراضي وملكيّتها.

- كذلك المادة (١/١٠٧) من قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١م الذي نص عن كيفية الإفراج عن المتهمين في جريمة تتعلق بأي مال عام أو صك مردود إلا بإيداع مبلغ من المال لا يقل عن المبلغ موضوع الدعوى الجنائية أو بتقديم صك مصرفي معتمد أو خطاب ضمان مصرفي؛ مما أدى إلى أن تكتظ السجون وحراسات النيابات بالمتهمين الذين يواجهون اتهاماً بموجب المادة (١٧٩) من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م (جريمة الصك المرتد) أن يضاف لها الحجز والرهن العقاري حتى يتم توسيع مظلة حالات الإفراج بالضمان وسوف يؤدي إلى تخفيف العبء على السجون والحراسات.

- لقد تم النص بإضافة (دون المساس بالسلطات الحصرية لحكومة جنوب السودان) (ينفذ أمر القبض في أي مكان بالسودان) إلى صدر المادة (٧٦) من قانون الإجراءات الجنائية بعنوان (تنفيذ القبض خارج دائرة الاختصاص) ولم تبين المادة ماهية السلطات الحصرية لحكومة جنوب السودان على سبيل الحصر حتى لا يبقى هذا مجالاً للاجتهااد والاختلاف.

هذا ما أشارت إليه الورقة، بإضافة إلى ما أشارت إليه الورقة بضرورة أن يطال التعديل إلى بعض المواد الموجودة في قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١م ومن ذلك:

- المادة (١١٥) من القانون والتي تتناول الإجراءات الواجب اتباعها أمام المحكمة عند الإخلال بالضمانة ولم تبين الإجراءات الواجب اتباعها أمام النيابة عند الإخلال بالضمانة.

- كذلك المادة (٣٥) من القانون المشار إليه وهي تنص على أنه لا يجوز فتح الدعوى الجنائية إلا بناء على إذن من الجهة المختصة - وهي المحكمة - إذا كانت من الجرائم المخلة بسير العدالة والإضافة المطلوبة كلمة (النيابة) بعد كلمة (المحكمة) المشار إليها ذلك أن الجرائم المخلة بسير العدالة هي المواد (١٠٤ - ١١٦) من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م ذلك أن المادة (١١٣) من القانون الجنائي (انتحال لشخصية الغير) مثلا في أي إجراء قانوني يمكن أن يكون في مرحلة التحري، أو المادة (١١٤) من القانون الجنائي (الافتهام الكاذب)، أو المادة (١١٥) من القانون الجنائي (التأثير على سير العدالة) وهي إجراءات قانونية يمكن أن تكون أمام النيابة ولم يتم بعد إحالتها للمحكمة وفق نص المادة (٤٢/ط) إجراءات فكيف يتم الإذن من المحكمة وهي التي لم توضع الدعوى الجنائية أمامها أصلا حتى يتسنى لها منح الإذن.

- كذلك من المواد التي تحتاج إلى تعديل من خلال ممارستنا للعمل ومن خلال التطبيق المادة (١١٠) من قانون الإجراءات الجنائية لسنة

١٩٩١م وهي الإجراءات الخاصة بشروط الضمانة للضامن لأي متهم في أي دعوى جنائية ونص المادة: (لا تقبل الكفالة إلا من شخص معروف وموثوق بوفائه وكفايته ويلتزم بإحضار المقبوض متى ما طلب منه وكما يلتزم عند إخلاله بذلك بدفع مبلغ الضمانة المقدرة) وأرى أن يكون التعديل بإضافة وأن يكون مقيم بدائرة اختصاص النيابة والمحكمة لسهولة الوصول إليه على أن يكون ذلك عند الضرورة وفور تقدير النيابة والمحكمة؛ ذلك أنه في أحيان كثيرة لا يكون للمتهم أهل أو عشيرة في دائرة الاختصاص ويكون تقدير ذلك متروك لوكيل النيابة أو المحكمة وفق المعطيات الموجودة أمامه والضرر الواقع والفعل المرتكب وجسامة الجريمة.

- كذلك النص في المادة (٩٧) من قانون الإجراءات الجنائية (الحجز على أموال المتهم الهارب) (أنه يجوز لوكيل النيابة الأعلى أو المحكمة العامة بعد نشر إعلان المتهم الهارب في أي وقت بموجب المادة (٧٨) (إجراءات) فإذا لم يحضر في الموعد المعلن تحجز أمواله ويتصرف فيها بموجب المادة (٩٩) (إجراءات جنائية) بأن تباع جوازا بعد انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ الحجز. وإذا حضر خلال سنة من تاريخ الحجز وأبدي ما يبرر غيابه أو جهله بالإعلان الصادر بشأنه فيجب أن يسلم له المال بعد خصم المصروفات، ويكون المال المحجوز أمانة لدى السلطة المختصة التي أمرت بالحجز عليه وتكون مسنولة عن حفظه بالطريقة الملانمة ولا يجوز التصرف فيه قبل انقضاء الدعوى الجنائية

وفي تلك الحالة يجب أن يتضمن القرار بانتهاء الدعوى الجنائية وطريقة التصرف في المال المحجوز.

والملاحظ على هذا النص أنه يبذل الجهد في إجراءات مطولة لحجز المال المشار إليه دون أن يعطي للشاكي حقه منه، ولا يمكن في ظل عدم القبض على المتهم أن تحال الدعوى للمحكمة لتكون المحصلة النهائية أن يبقى المال المحجوز من طرف الدولة أمانة مستردة للمتهم الهارب تعاد له متى ما ظهر، وبالتالي فإن هذا النص لا داعي أو لا معنى له.

- أما التعديلات والإضافة الواردة على القانون الجنائي السوداني لسنة ١٩٩١م فهي إضافة مفيدة ومهمة وتغطي جرائم ضد الحريات الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب ضد الممتلكات والحقوق الأخرى. والملاحظ أنها من الجرائم التي تضمنها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما.

## مجلات محكمة تصدر في جامعة إفريقيا

❖ دراسات إفريقية . يصدرها مركز البحوث والدراسات الإفريقية .

مجلة بحوث نصف سنوية . ( السنة الخامسة والعشرون ) .

❖ دراسات دعوية . يصدرها مركز الدعوة وتنمية المجتمع . مجلة نصف

سنوية محكمة . السنة التاسعة .

❖ العربية للناطقين بغيرها . مجلة علمية محكمة متخصصة في تعليم

اللغة العربية للناطقين بغيرها . يصدرها معهد اللغة العربية بجامعة

إفريقيا العالمية . السودان ( السنة السادسة ) .